الأمم المتحدة

A/57/135

الجمعية العامة

Distr.: General
30 August 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ١٠٢ من القائمة الأولية*

منع الجريمة والعدالة الجنائية

معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير وصفا للأنشطة التي اضطلع بها معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وللإنجازات التي حققها والصعوبات التي واجهها، ويتناول الدور الذي أداه المعهد في دعم الدول الأفريقية للاستجابة بصورة فعالة ناجعة لما يرتكب من جرائم على الصعيد الوطني وعبر الحدود وعبر الوطني مما أصبح يعتبر عائقا خطيرا للتنمية الديمقراطية والسياسية والاجتماعية – الاقتصادية.

واستمرت الحالة المالية القلقة للمعهد، وكان لها أثرها السلبي على عملياته، برغم ما تلقاه من دعم سياسي من الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة ومجلس الإدارة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليا) ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والجمعية العامة.

* A/57/50/Rev.1.

** تأخر تقديم هذا التقرير نظرا للحاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات بين مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في نيويورك ومركز منع الجريمة الدولية في فيينا ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

250902 250902 02-46026 (A)
0246026

وقد أقر مجلس إدارة المعهد الميزانية وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. أما الأنشطة الممولة الموافق عليها في برنامج عمل المعهد فقد نفذت في وقتها حسب الخطة. كما اتخذت التدابير لضمان حسن الأداء. غير أن قدرة المعهد على التنفيذ بقيت منخفضة بسبب قيود الميزانية.

وعملا بقرار الجمعية العامة ١٢٢/٥٦ والمقررات التي اتخذها مجلس الإدارة في دورته العاشرة، وضعت التدابير الملموسة للمتابعة، وهي ستوفر، عندما يتم تنفيذها، أساسا سليما لاستمرارية المعهد ونشاطه.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٤
ثانيا – الأنشطة البرنامجية	٥-٢٢	٤
ألف – مجلس الإدارة	٥-٦	٤
باء – التوجيه العام والإدارة	٧-١٢	٥
جيم – أنشطة منع الجريمة والعدالة الجنائية	١٣-١٥	٥
١ – تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في أفريقيا	١٤	٦
٢ – الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر في أفريقيا	١٥	٦
دال – الأنشطة الأخرى	١٦-٢٢	٧
١ – التعاون الفعال بين المعهد وأصحاب المصلحة فيه	١٦-١٨	٧
٢ – التعاون مع الوكالات الأخرى	١٩-٢٢	٧
ثالثا – التعاون والشراكة الدولية	٢٣-٢٧	٨
رابعا – التمويل والدعم	٢٨-٣٤	٨
ألف – الاشتراكات المالية المقررة على الدول الأعضاء	٢٩	٩
باء – منحة الأمم المتحدة	٣٠	٩
جيم – المنح المخصصة لتمويل المشاريع	٣١	٩
دال – المصادر الأخرى للإيرادات	٣٢-٣٤	٩
خامسا – استراتيجيات من أجل المحافظة على المعهد	٣٥-٤٠	١٠
سادسا – استنتاجات	٤١-٤٣	١١

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٢٢/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وهو يستكمل التقرير المقدم إلى الجمعية في دورتها السادسة والخمسين (A/56/151). ويركز التقرير على أنشطة معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وعملياته وتمويله، ويتضمن مقترحات ملموسة لأنشطة برنامجية تهدف إلى تعزيز نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا.

٢ – ففي أفريقيا، أصبح التزايد المتزايد دوما في الجريمة العادية والأشكال الأخرى من الجريمة على الصعيدين الوطني وعبر الوطني يشكل عقبة خطيرة تعترض سبيل التنمية الديمقراطية والسياسية والاجتماعية – الاقتصادية. كما أن النمو المحسوس في الجريمة الاقتصادية عبر الحدود والإجرام عبر الوطني، وخطورتهما، بما في ذلك انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير القانونية وما يرافقه من اضطرابات مدنية وانعدام للأمن وتهريب المخدرات وخطف السيارات والاتجار بالأشخاص، كل ذلك إنما يكشف عن عمليات واسعة للجريمة المنظمة التي ابتلي بها كثير من أجزاء القارة والتي تستمر آثارها المحتملة على الأفراد والمجتمعات. ومما يزيد الحالة تفاقما في كثير من الحالات انتشار الفساد وسوء الإدارة المستوطن الذي يضعف قدرة هياكل العدالة الجنائية على الاستجابة لهذا التحدي. ولذا فإنه يتحتم على البلدان الأفريقية أن تضع استراتيجيات جيدة التخطيط ومسؤولة لمنع الجريمة على أن تسترشد هذه الاستراتيجيات بالبحوث التي تستهدف السياسة العامة بغية تعزيز نظم العدالة وجعلها أكثر فعالية وكفاءة وإنسانية واستنادا إلى حكم القانون. وعلى ضوء تزايد الإجرام عبر الحدود وعبر الوطني فإن الحاجة مستمرة للتعاون على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ويترتب على ذلك أن للمعهد دورا هاما يؤديه في تعزيز التعاون بأنواعه فيما بين الحكومات الأفريقية.

٣ – واستمر المعهد خلال فترة التقرير يحظى بالدعم من دوله الأعضاء ومن مجلس إدارته ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجمعية العامة ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليا) وغير هؤلاء من أصحاب المصلحة. وبفضل منحة الجمعية العامة والمساعدة والتعاون التقني، بما في ذلك شراكات العمل مع الحكومات والوكالات المانحة، تمكن المعهد من تنفيذ عدد من أنشطته الهامة.

٤ – وقد استمرت الحالة المالية القلقة للمعهد وكان لها أثرها السلبي على عملياته. ونتيجة لذلك، لم ينفذ معظم الأنشطة الفنية الموافق عليها. ومما يدعو للأسف أن الاستجابة للجهود المتواصلة الرامية إلى تعبئة الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء بقيت مخيبة للأمل، حيث لم تسدد إلا بضعة من الدول الأعضاء اشتراكاتها. ومع ذلك، وفي حدود الموارد المالية المحدودة، نفذ المعهد عددا من الأنشطة الهامة لصالح البلدان الأفريقية في إطار برنامج عمله الموافق عليه.

ثانيا – الأنشطة البرنامجية

ألف – مجلس الإدارة

٥ – عقدت الدورة السابعة لمجلس إدارة المعهد في كمبالا في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وأقر المجلس ميزانية المعهد وبرنامج عمله لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مشددا على الترابط بين النجاح في تنفيذ برنامج العمل والمعهد وتمويله في المستقبل. وأعرب المجلس عن شكره للجمعية العامة لاستمرارها في تقديم منحتها للمعهد نظرا لما لهذه المنحة من أهمية حاسمة في استمرارية المعهد. وأثنى على ما قام

به المعهد من أعمال بالرغم من القيود المالية الكبرى. وأيد المجلس توصيات اجتماع رؤساء البعثات الأفريقية المقيمين في كمبالا بشأن تعبئة الموارد، وهو الاجتماع الذي دعا المعهد إلى انعقاده في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

٦ - وانتخب المجلس بالإجماع غامبيا لرئاسته. وإضافة إلى ذلك، حث المجلس على التعجيل بعملية توظيف مدير جديد ونائب للمدير واستكمالها.

باء - التوجيه العام والإدارة

٧ - شملت الأولويات التي استرشدت بها أنشطة المعهد خلال فترة التقرير برنامج العمل الموافق عليه والاستراتيجيات الموضوعة لحشد الدعم لتمويل المعهد بصورة تضمن استمراريته وتعزز التعاون والشراكة على الصعيد الدولي. وعلى هذا، ركزت الأنشطة المحددة التي نفذت على تعميق أثر أعمال التوعية التي يقوم بها، بما في ذلك تعزيز التدفق المنتظم للمعلومات ومشاركة جميع أصحاب المصلحة في أنشطة المعهد. إضافة لذلك، صُممت أنشطة جديدة ملموسة ونفذت في إطار وضع استراتيجيات حشد الموارد. واستمر العمل بالأعمال التي اضطلع بها سابقا لتنسيق الأنشطة والشروع بتدابير تعاونية في مجالات البحوث والتدريب والمعلومات والتوثيق.

٨ - وقد أكد اجتماع رؤساء البعثات الأفريقية المقيمين في كمبالا، المشار إليه في الفقرة ٥ أعلاه، على الحاجة الماسة لكي يدلل المعهد على أهميته بالنسبة لجميع بلدان المنطقة الأفريقية، فضلا عن البرهنة على ما يتمتع به من قوة في تشكيل أنشطته والترويج لها. وأوصى الاجتماع بالأخذ بمقترحات ملموسة قدمها للعمل فيما يتعلق بحشد الدعم التمويلي. علاوة على ذلك، أكد الاجتماع، في جملة أمور، على تكثيف اتصالات المعهد بالدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة لضمان التدفق المنتظم للمعلومات ومشاركة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في أنشطة المعهد.

٩ - وتم وضع استراتيجية المعهد المتوسطة الأجل وخطة عمله للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، كما رسمت خطة التنفيذ وخطة العمل. وبتوجيه من مجلس الإدارة، بدأ المعهد في تنفيذ خطة العمل بالتعاون الوثيق مع رئيس المجلس.

١٠ - ونفذت الأنشطة التمويلية الموافق عليها في إطار برنامج عمل المعهد في وقتها حسب الخطة، واتخذت الخطوات لضمان حسن الأداء. غير أن قدرة المعهد على التنفيذ بقيت منخفضة للغاية، بالرغم من استجابة بعض الدول الأعضاء التي تمكنت من تسديد ما عليها من اشتراكات مقررة، وسبب ذلك هو أن غالبية الدول الأعضاء لم تسدد اشتراكاتها.

١١ - واستمرت مهمة وضع مقترحات المشاريع مع التركيز على النهج دون الإقليمي والاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء، وذلك بتشاور مكثف مع ما يحتمل من جهات متبرعة، ومنها المؤسسات وهيئات المجتمع المدني والهيئات الحكومية الدولية.

١٢ - وواصلت حكومة البلد المضيف في توفير مساعدة قيمة وتقديم الإرشاد والدعم السياسي للمعهد في مختلف المحافل داخل المنطقة وخارجها. كما بقيت الحكومة على وفائها بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم المرافق وما تبقى من أعمال تجديد المباني.

جيم - أنشطة منع الجريمة والعدالة الجنائية

١٣ - استمر أداء المعهد بأقل من قدرته المثلى بسبب الحالة المالية غير المرضية والتي أثرت على تنفيذه للأنشطة الموافق عليها. وبينما أضطلع أساسا بمعظم الأنشطة المنفذة بمساعدة مالية من وزارتي الخارجية والعدل في الولايات المتحدة

الأمريكية وغير ذلك من التعاون الدولي وترتيبات الشراكات، وذلك على غرار فترة التقرير الماضي، فإن بعض الأنشطة المخطط لها نفذت خلال الفترة بتمويل من مساهمات الدول الأعضاء.

١ - تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في أفريقيا

١٤ - أرجئ تنفيذ الأنشطة المخطط لها في إطار المرحلة الأخيرة من هذا المشروع إلى النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ بسبب التزامات عاجلة لم تكن متوقعة لدى أمانة منظمة الوحدة الأفريقية. على أن هذه الأمانة أكدت للمعهد التزامها بالاستكمال السريع لمشروعي الاتفاقيتين الهامتين بحلول موعد اجتماعات الخبراء القانونيين الذين سينظرون فيهما. وسينظر في توصيات هؤلاء الخبراء المدعون العامون ووزراء العدل وكذلك مجلس وزراء الاتحاد الأفريقي ومؤتمر قمته. ومن دواعي تشجيع المعهد، فضلا عن شركائه الآخرين في هذا المشروع، الاستمرار في المشاورات الإيجابية مع أمانة الاتحاد الأفريقي عملا على تنفيذ المشروع. ومما يُذكر أن هذا المشروع ينفذ كجانب من جوانب تعاون المعهد التقني المستمر مع وزارة العدل في الولايات المتحدة.

٢ - الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر في أفريقيا

١٥ - يعتبر هذا المشروع أيضا جزءا من التعاون التقني المستمر الذي يقوم به المعهد مع حكومة الولايات المتحدة من خلال وزارة خارجيتها. وقد اضطلع بالمرحلة الأولى في وضع مخطط عريض لمشروع برنامج سنتين مؤقت لإنشاء مركز أفريقي للأسلحة النارية وأنجز وضع المشروع كجزء من برنامج السنتين المؤقت. ومن المخطط له أن يكتمل بنهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تصميم مشروع تفصيلي لإنشاء المركز الأفريقي للأسلحة النارية مع التحديد الواضح لأهدافه ومقاصده وإطاره الزمني ومعايير الإنشاء. وقد استمر المعهد في شراكته مع مجموعات الدول الأعضاء على الصعيد دون الإقليمي بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني المعنية، مما أدى إلى تنفيذ عدد من المبادرات دون الإقليمية للتصدي للمشكلة الخطيرة المتمثلة في الأسلحة الصغيرة والخفيفة في كثير من أنحاء أفريقيا. ولهذه الغاية، قدم المعهد الاستشاريين، فضلا عن المساعدة التقنية، لتنظيم الأنشطة التالية:

(أ) حلقة عمل تعنى بتحسين إنفاذ القوانين والقدرة على مواجهة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، عقدت في كمبالا في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ وحضرها مسؤولون من ١١ من الدول الأعضاء في المنطقة الفرعية ومن الوكالات العاملة في هذا الميدان؛ ومن الوكالات المتعاونة في هذا النشاط الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومعهد دراسات الأمن ومقره في جنوب أفريقيا، ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ومركز بحوث ومعلومات الأمن، ومقره في كينيا، وهيئة العالم الآمن، ومقرها في المملكة المتحدة؛

(ب) حلقة عمل لاعتماد منهج دراسي لتدريب المدربين في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. وقد نظمت هذه الحلقة بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وذلك في نيروبي في ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١. وشارك في الحلقة مسؤولون حكوميون من بلدان المنطقة الفرعية مع مستشارين من أفريقيا وخارجها. وأنتجت الحلقة مشروع المنهج؛

(ج) حضر المعهد بصفة مراقب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، في مقر الأمم المتحدة في الفترة ٩-٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١.

دال - الأنشطة الأخرى

١ - التعاون الفعال بين المعهد وأصحاب المصلحة فيه

١٦ - بدأ المعهد بدراسة، وهي من الأنشطة الموافق عليها في برنامج عمله لعام ٢٠٠٢، تعنى بالتعاون الفعال بين المعهد وأصحاب المصلحة فيه وذلك بهدف زيادة حشد الموارد لتعزيز قدرة المعهد. أما الناتج المتوقع فسيتمثل في إضفاء الشفافية والحيوية والأهمية على أعمال المعهد وتمتعه بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وغير ذلك من أصحاب المصلحة فيه وبالدعم من هذه الدوائر. وقد أرسل الاستبيان الخاص بهذه الدراسة إلى جميع الدول الـ ٢٩ الأعضاء في المعهد وغيرها من الوكالات الدولية المعنية والمؤسسات الأكاديمية وهيئات المجتمع المدني المعنية. ومن المتوقع أن يُستكمل تقرير هذه الدراسة بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

١٧ - وواصل المعهد البحث عن جهات راعية لمقترح مشروعه بشأن تدابير إصلاح عدالة الأحداث في أفريقيا. وقد أجريت اتصالات بكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، من أجل الرعاية المحتملة للمشروع.

١٨ - كما واصل المعهد إصدار نشرته بالانكليزية والفرنسية معا وتعميمها فصليا. وشارك مستشار المعلومات والوثائق التابع للمعهد في عدد من حلقات العمل والحلقات الدراسية المنظمة محليا، إضافة إلى تقديم الخدمات والمساعدة التقنية إليها. ووضع المعهد في نطاق برنامجه المتعلق بالمعلومات والوثائق، أنشطة لتعزيز تدفق المعلومات والاتصالات في منطقة أفريقيا وقام بتنفيذها، فضلا عن تدعيم قدرات تكنولوجيا المعلومات. وفي هذا الصدد، جرى تحسين مرافق ومواقع المعهد على شبكة الإنترنيت بدرجة كبيرة.

٢ - التعاون مع الوكالات الأخرى

١٩ - استجابة لدعوة من اللجنة الموزامبيقية المشتركة بين القطاعات، قدم المعهد، من خلال دعم من البرنامج الإنمائي، خدمات استشارية في ميدان إعداد سياسات تأهيل السجناء وإدماجهم في المجتمع. وزار ممثل المعهد مابوتو في الفترة من ٢٨ تموز/يوليه إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠٠١. وأعقبت بعثة المعهد إلى مابوتو زيارة قام بها إليه وفد يتكون من ثلاثة مسؤولين من اللجنة الموزامبيقية المشتركة بين القطاعات، جاؤوا للإلمام بتنفيذ المشروع الذي يضطلع به المعهد في السجون الأوغندية، بتعاون وشراكة وثيقين مع دائرة السجون بأوغندا.

٢٠ - وبناء على دعوة من المعهد، شارك أحد موظفيه مشاركة كاملة كخبير في حلقة دراسية بشأن إقامة عدالة الأحداث، نظمتها بالاشتراك كينيا والمعهد بنيروبي في الفترة من ١٤ إلى ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١. كما قدم المعهد المساعدة في إعداد وتنظيم وتقديم الخدمات للمؤتمر الدولي الأول المعني بالظروف الصحية بالسجون الأفريقية المعقود في كامبالا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. واضطلع ممثل المعهد بدور المقرر المشارك للمؤتمر.

٢١ - وشارك المعهد، بتعاون وثيق مع رؤساء الدائرة الإصلاحية لأفريقيا الوسطى والشرقية والجنوبية، في وضع مشروع الميثاق الأفريقي لحقوق السجناء. ودُعِي المعهد إلى الاضطلاع بدور قيادي في متابعة إعداد هذا المشروع إلى أن يتم اعتماده ميثاقاً أفريقياً.

٢٢ - كما شارك المعهد في عدد من الاجتماعات والحلقات الدراسية الإقليمية ودون الإقليمية والدولية في أنحاء مختلفة من العالم. وفي الوقت ذاته، شارك المعهد في حلقات العمل والحلقات الدراسية المنظمة محليا بشأن منع الجريمة وإصلاح القوانين ومعاملة المجرمين والتأهيل الاجتماعي للسجناء والخدمة المجتمعية وحقوق الإنسان، وقدم لها المساعدة التقنية والدعم. وفي الوقت ذاته أيضا، واصل المعهد تعاونه مع الجامعات وغيرها من المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث بشأن مسائل الاهتمام المشترك في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية.

ثالثا - التعاون والشراكة الدوليان

٢٣ - واصل المعهد، تمشيا مع ولايته الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي، العمل عن كثب مع مركز الأمم المتحدة المعني بمنع الجريمة الدولية التابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وواصل، علاوة على ذلك، تعاونه مع المعاهد الأخرى التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي هذا الصدد، مضى المعهد مشاركا في اجتماعات التنسيق لشبكة برنامج العدالة الجنائية، بما في ذلك المؤتمر السنوي للمجلس الاستشاري العلمي والمهني الدولي، واجتماع التنسيق السادس عشر لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي تلته الحلقة الدراسية الدولية بشأن القضايا المركزية في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقودة بهلسنكي في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقام المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومراقبتها في هلسنكي برعاية المشاركة الفعالة للمعهد في هذين النشاطين.

٢٤ - وبناء على دعوة من مركز منع الجريمة الدولية، شارك المعهد في اجتماع فريق الخبراء المعني بمنع الجريمة الذي دعا إليه الأمين العام وعقد بفانكوفر، كندا، في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. واستضافت الاجتماع الحكومة الكندية وقدمت له الرعاية.

٢٥ - وحضر ممثل المعهد الدورة الحادية عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وشارك في حلقة العمل التي نظمتها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية خلال الدورة في موضوع ''إصلاح العدالة الجنائية والدروس المستخلصة ومشاركة المجتمعات المحلية والعدالة الإصلاحية''. وقدم الممثل ورقة تحت عنوان ''مشاركة المجتمعات المحلية في منع الجريمة: حالة البلدان الأفريقية''.

٢٦ - واستمر تنفيذ الدراسة الاستقصائية الدولية لضحايا الجريمة في بلدان مختارة من أفريقيا الجنوبية، وذلك في نطاق التعاون والشراكة بين معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وجامعة جنوب أفريقيا.

٢٧ - ومضى المعهد في زيادة مشاركته في مختلف المؤتمرات والاجتماعات وحلقات العمل على الأصعدة دون الإقليمي والإقليمي والدولي سعيا إلى إقامة علاقات جديدة وتوطيد العلاقات القديمة في الوقت ذاته. وتتيح مثل تلك المناسبات للمعهد فرصا للتعريف بنفسه والبحث عن جهات مانحة جديدة، والتفاوض بشأن إمكانية التعاون والشراكة في الأنشطة المشتركة في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية.

رابعا - التمويل والدعم

٢٨ - بلغت موارد المعهد الإجمالية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ ما مجموعه ٤٥٠ ٧٠٧ من دولارات الولايات المتحدة. واستمدت هذه الأموال من المصادر التالية: (أ) الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء (٦٤٢ ٣٨٤ دولارا)؛ (ب) حصة عام ٢٠٠١ من المنحة المقدمة من الأمم المتحدة

(١٠٠ ١٩٠دولار)؛ (ج) المنح المقدمة لمشاريع محددة (٠٠٠ ٨٠ دولار)؛ (د) إيرادات أخرى متأتية من تأجير أجزاء من مباني ومرافق المعهد وفوائد على الودائع (٧٢٢ ٤٢ دولارا)؛ (هـ) مساعدة مالية من الحكومة الأوغندية (٠٠٠ ١٠ دولار).

ألف – الاشتراكات المالية المقررة على الدول الأعضاء

٢٩ – سددت حكومات أوغندا وبوركينا فاسو وتونس والكاميرون ونيجيريا اشتراكاتها المقررة والأرصدة غير المسددة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، وقيمتها جميعا ٦٢٨ ٣٨٤ دولارا. وقد سددت نيجيريا من هذا المبلغ جميع متأخراتها عن الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٢، وقيمتها ٩٨٠ ٣٣٣ دولارا. إلا أن الرصيد غير المسدد من الاشتراكات المالية المقررة على الدول الأعضاء ما زال كبيرا جدا. ففي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ومن جملة الاشتراكات المقررة التي تبلغ قيمتها ٣١٦ ٣٣٢ ٣ دولارا للفترة الممتدة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٢، لم يتلق المعهد سوى مبلغ ٤٢١ ٧٦٧ دولارا، حيث تبلغ قيمة الرصيد غير المسدد ٨٩٥ ٥٦٤ ٢ دولارا. ويواصل المعهد بذل جهوده لدى الدول الأعضاء من أجل أداء مستحقاتها.

باء – منحة الأمم المتحدة

٣٠ – استمر تقديم منحة الأمم المتحدة إلى المعهد لفترة السنتين ٢٠٠٢– ٢٠٠٣ بمبلغ قدره ٣٠٠ ٣٨٠ دولار. ويغطي جزء سنة ٢٠٠٢ من المنحة، والبالغ ١٠٠ ١٩٠ دولار، أجور المدير، ونائب المدير، ومستشار البحوث، ومستشار المعلومات/الوثائق، ومستشار التدريب، والموظف الإداري/المالي، فضلا عن المصروفات الإدارية الأخرى. وقد انفرجت حالة المعهد كثيرا من جديد بفضل تقديم المنحة التي تشكل ركيزة حاسمة يُعتمد عليها في استمرار وجوده. وأعرب مجلس الإدارة في دورته السابعة عن الامتنان الخاص للجمعية العامة لموافقتها على تقديم الدعم للمعهد.

جيم – المنح المخصصة لتمويل المشاريع

٣١ – أكمل المعهد مشروعين مولتهما حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ويزمع استخدام الرصيد المتبقي البالغ قدره ٠٠٠ ٥٠ دولار الذي تبقى للمعهد في مستهل سنة ٢٠٠٢ من مشروع الاتجار بالأسلحة النارية، في تمويل الأعمال الأولية لإنشاء المركز الأفريقي للأسلحة النارية، على نحو ما أوصت به حلقة العمل الإقليمية بشأن الاتجار في الأسلحة النارية التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١. أما فيما يتعلق بالرصيد غير المسدد من مشروع تسليم المطلوبين والبالغ قدره ٠٠٠ ٣٠ دولار، فيستعمل لتغطية النفقات المتوقعة لاجتماع الخبراء القانونيين الذي سيعقد لمناقشة مشروعي الاتفاقيتين الأفريقيتين بشأن تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة.

دال – المصادر الأخرى للإيرادات

٣٢ – حقق المعهد إيرادات بلغت قيمتها ٧٢٢ ٤٢ دولارا خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بفضل تأجير مرافقه، علاوة على مساعدة مالية قدرها ٠٠٠ ١٠ دولار من الحكومة الأوغندية. بيد أن استخدام موظفين جدد يؤدي إلى تضاؤل الحيز غير المشغول من تلك المرافق، ومن ثم انخفاض الإيرادات المتأتية من هذا المصدر.

٣٣ – وكان مجلس إدارة المعهد، قد طلب في دورته السادسة المعقودة في كمبالا يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، أن تقوم أمانة المعهد بإعداد ورقة عن أجور الموظفين واستحقاقاتهم الأخرى وتقديمها إلى المجلس في دورته المقبلة. وفي دورته السابعة، المعقودة في كمبالا يومي

٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وبعد النظر في دراسة مقارنة لجداول المرتبات المعمول بها في مؤسسات مماثلة في أفريقيا والمؤسسات التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أقر المجلس، رهنا بتوافر الأموال، التوصيات التالية: (١) تعديل أجور واستحقاقات موظفي المعهد بحيث تصبح مطابقة لأجور واستحقاقات موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ (٢) اضطلاع أمانة المعهد بإعادة هيكلة جدول مرتبات المعهد ثم بتحليل الكفاءات المهنية. وأُبلغ المجلس أيضا أنه ما دام يتوقع أن تدفع المرتبات الجديدة من منحة الأمم المتحدة، فلن تصبح نافذة قبل فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على أقل تقدير، إذ سبق أن نظرت الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ المتضمنة للجداول الحالية.

٣٤ - ويرى الأمين العام أن تطبيق جدول مرتبات الأمم المتحدة على المعهد الذي له نظامه الأساسي للموظفين وأنظمته وقواعده المالية، ينبغي أن يكون مشروطا بإجراء تنقيح واسع لقواعد المعهد لتصبح متساوقة مع الأحكام ذات الصلة من النظام الإداري والنظام الأساسي للموظفين والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة التي تنظم مرتبات واستحقاقات موظفي الأمم المتحدة. وسيسفر ذلك أيضا عن زيادة كبيرة في المنحة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة إلى المعهد، حيث سترتفع من المستوى الحالي وقيمته ٣٠٠ ٣٨٠ دولار في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ما قدره ٨٠٠ ٨٧٦ ١ دولار (٦ موظفين من الفئة الفنية و ١٠ موظفين من فئة الخدمات العامة) في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بالمعدلات السائدة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. فإن أقرت اللجنة الثالثة مقترحات مجلس إدارة المعهد القاضية بتطبيق جداول مرتبات الأمم المتحدة على موظفي المعهد، فسيتعين إصدار بيان للآثار المترتبة عن ذلك في الميزانية البرنامجية طبقا لما ينص عليه النظام الداخلي للجمعية العامة.

خامسا - استراتيجيات من أجل المحافظة على المعهد

٣٥ - أشادت الجمعية العامة بالمعهد في قرارها ١٢٢/٥٦ لما يبذله من جهود من أجل تعزيز وتنسيق أنشطة التعاون التقني الإقليمية المتصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي الوقت نفسه، طلبت إلى الأمين العام أن يكثف جهوده لاستنفار جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة لتزويد المعهد بالدعم المالي والتقني الضروري لتمكينه من أداء ولايته. كما طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبذل جهوده لتعبئة الموارد المالية اللازمة للمحافظة على المعهد وتقديم اقتراحات محددة، بما فيها توفير الموظفين الفنيين الأساسيين اللازمين لتعزيز أنشطته وبرامجه لتمكينه من العمل بفعالية من أجل الوفاء بالالتزامات المنوطة به.

٣٦ - وفي نطاق المتابعة، قام مركز منع الجريمة الدولية التابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بتكثيف جهودهما من أجل حشد كيانات منظومة الأمم المتحدة لتقديم دعم مالي وتقني للمعهد تأمينا لاستمراريته.

٣٧ - ومن جهته، ناقش مجلس الإدارة، في دورته السابعة العادية، مناقشة مستفيضة المسألة الحاسمة المتعلقة باستمرارية المعهد وحيويته. وفي هذا الصدد، أشاد المجلس برؤساء البعثات الأفريقية المقيمين في كمبالا على مقترحاتهم الملموسة من أجل استمرارية المعهد، بما يستلزم تعبئة الدعم وجمع الأموال الهادف عن طريق تعزيز العمليات وتكثيف المنشورات، فضلا عن تحسين تشكيل الأنشطة المركزة على الميادين التي تحظى بالأولوية لدى أصحاب المصلحة والترويج لها.

٣٨ - ولذلك حث المجلس أمانة المعهد بقوة على إعداد استراتيجية وخطة عمل واضحتين متوسطتي المدى لعمليات المعهد. وأقر المجلس المقترحات ودعا المدير إلى الإسراع بتنفيذها.

٣٩ - وحث المجلس المعهد، بالإضافة إلى ذلك، على اعتماد نهج دون إقليمي في تصميم وتنفيذ أنشطته، فضلا عن حشد دعم الاتحاد الأفريقي من أجل التعامل مع البلدان الأفريقية على أعلى مستوى للحصول على الدعم السياسي.

٤٠ - وفي إطار المتابعة، أكمل المعهد إعداد الاستراتيجية وخطة العمل المتوسطتي المدى للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ وخطة تنفيذهما، فضلا عن جدول للعمل. وترمي الأهداف الاستراتيجية الستة للخطة إلى زيادة إبراز أهمية المعهد الإقليمي وجدواه، والعمل من أجل تطبيق نهج الإدارة الحديثة في تدبير شؤونه خِدمةً للبلدان الأفريقية قاطبة. وتحقيقا لهذه الغاية، تركز الميادين ذات الأولوية والأنشطة المحددة التي تم تعيينها بدقة على تعزيز حشد الموارد، مع إدارتها بالفعالية المنشودة. ومن المأمول أن تساهم الجهود الحالية من أجل المحافظة على قدرات المعهد وتقويتها في تحقيق أهداف خطته وأداء ولايته. وفي حالة كل هدف استراتيجي من تلك الأهداف، تتمثل الغاية في تعزيز الشراكة بين المعهد ودوله الأعضاء. وهذا سيؤدي إلى النتيجة المتوقعة ألا وهي تحويل المعهد إلى مؤسسة نابضة مجدية تحظى بالتعاون والدعم الكاملين من جانب أصحاب المصلحة فيها.

سادسا - استنتاجات

٤١ - اعتبارا للدور الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في توفير الدعم للدول الأفريقية من أجل التصدي بفعالية للجرائم المرتكبة على الأصعدة الوطني وعبر الحدودي وعبر الوطني، التي باتت تشكل عقبات في سبيل التطور الديمقراطي والسياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعملا بأحكام الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ١٢٢/٥٦، تقدم المقترحات التالية من أجل تعزيز المعهد وبرنامج عمله:

- دعوة الجهات المانحة الممكنة ووكالات التمويل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك البنك الدولي ومكتب أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تقديم تبرعات مالية للمعهد من أجل إعداد مشاريع المساعدة التقنية لإدراجها في برنامج عمل المعهد، وتنسيقها وتنفيذها بفعالية.
- دعوة صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية إلى إدراج المعهد ضمن قائمة الجهات المستفيدة منه لتقديم المساعدة المالية والتقنية، وذلك بناء قدرات المعهد بما يمكنه من أن ينفذ تنفيذا فعالا أنشطته الإقليمية ودون الإقليمية الموافق عليها في ميدان البحوث والأعمال المتعلقة بمنع الجريمة، والمتصلة على الأخص بالنساء والأطفال عن طريق التنمية الاجتماعية.
- زيادة تعزيز التعاون والشراكة الوثيقين بين مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة والمعهد.

٤٢ - لقد عقدت الدول الأفريقية العزم على التصدي بفعالية وكفاءة لمشكلة الإجرام الكاسحة، ولا سيما في شكليها عبر الحدودي وعبر الوطني، من خلال مشاركتها الإيجابية في جهود التعاون والتنسيق المبذولة داخل المنطقة. كما تلتزم باتخاذ مبادرات وتدابير وقائية لتوطيد نظم العدالة الجنائية. وفي هذا الصدد، يكتسي تعزيز قدرات المعهد الأفريقي الإقليمي أهمية كبيرة.

٤٣ - على أن من المهم لكي يؤدي المعهد ولايته أن يعتمد على تعاون ودعم دوله الأعضاء والوكالات الأخرى والجمعية العامة. وإذا تسنى للمعهد الاعتماد على قاعدة مالية ثابتة وموثوقة وعلى كامل ملاك موظفيه الفنيين الأساسيين، فسيكون أكثر قدرة على اجتذاب التعاون التقني وإقامة الشراكات العملية مع الحكومات والوكالات المانحة.